الجزء الأول

الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل

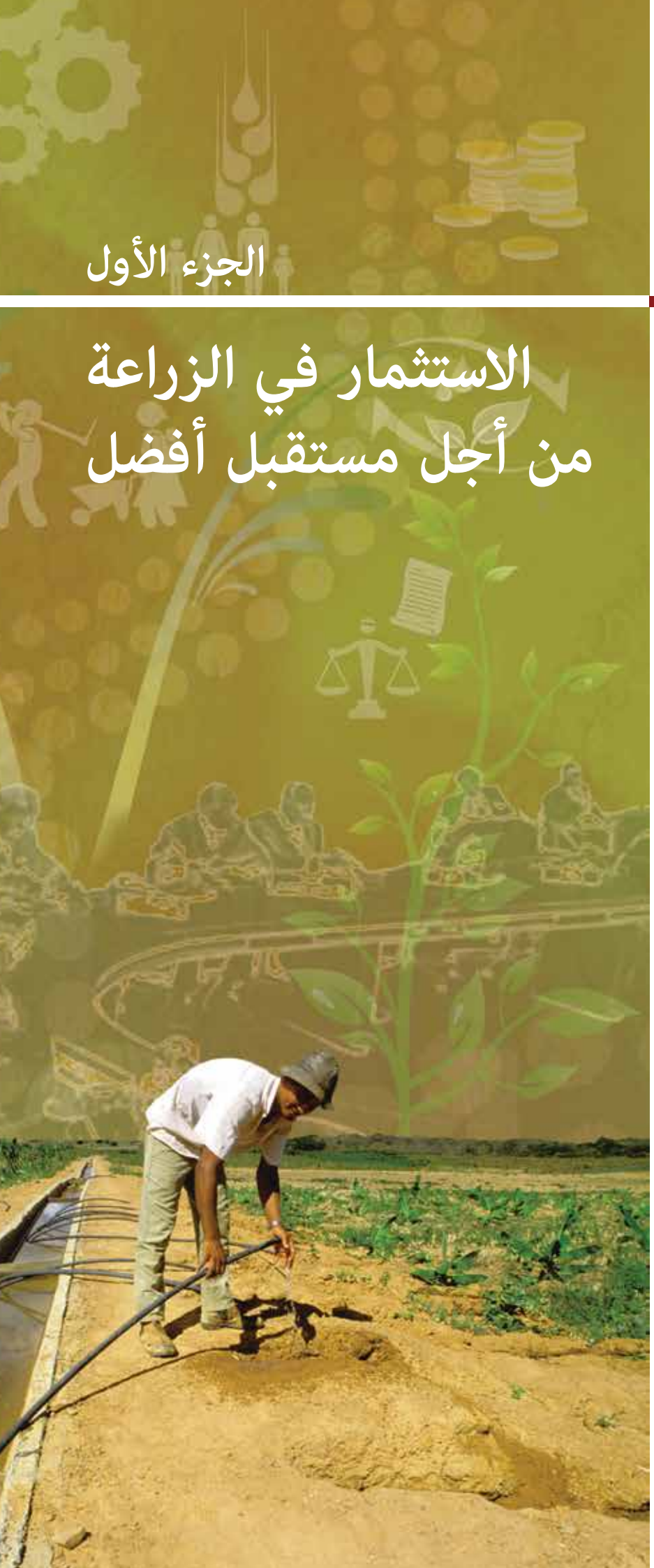

الجزء الأول

١- مقدمة

وضعت أزمات الأغذية الأخيرة والقلق المتزايد بشأن تغير المناخ العالمي الزراعة على قمة جدول الأعمال الدولي. فالحكومات والمنظمات الدولية ومجموعات المجتمع المدني التي التقت في قمة مجموعة الثماني الكبار (G8)، ومجموعة العشرين لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية (G20) وقمة ريو +٢٠ في ٢٠١٢ قد أدركت الارتباط بين الهدفين المتمثلين في القضاء المبرم على الجوع واستدامة الزراعة. وسوف يتطلب تحقيق هذين الهدفين زيادة ملموسة في الاستثمار الزراعي، وإن كان الأهم من ذلك، هو الحاجة إلى تحسين نوعية هذا الاستثمار.

فلطالما دعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى الاستثمار في الزراعة. وكانت الطبعة الأولى لتقرير حالة الأغذية والزراعة، التي نُشرت في ١٩٤٧، قد حددت الحاجة إلى زيادة الاستثمار في الزراعة من أجل إنتاج الأغذية للمناطق التي تعاني من العجز فيها، وقد أشارت طبعة عام ١٩٤٩ إلى الأرقام المالية المستهدفة لمستويات الاستثمار المطلوبة لإعادة بناء الزراعة بعد الحرب العالمية الثانية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ١٩٤٧؛ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ١٩٤٩) وركزت هذه التقارير وتقارير عديدة تالية على دور الحكومات في تخطيط وتوجيه متطلبات الاستثمار في الزراعة، وأولت اهتماماً قليلاً لدور المزارعين أنفسهم.

إن الأزمة المالية الدولية التي، تضر بالحكومات وبالجهات المانحة في جميع أنحاء العالم، تعني أن الموارد العامة وحدها الآن، وأكثر من أي وقت مضى، لا يمكنها أن تفي باحتياجات الزراعة من الاستثمارات. لذلك تضطلع الحكومات والجهات المانحة بدور حاسم في تحفيز وتوجيه وحوكمة الاستثمار الزراعي، غير أن مستثمري القطاع الخاص - وهم بالدرجة الأولى المزارعون أنفسهم - يجب أن يكونوا في صميم أية استراتيجية للاستثمار الزراعي.

وتستعرض هذه الطبعة من تقرير حالة الأغذية والزراعة السند المنطقي الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار الزراعي، وتفحص أسباب نقص الاستثمار في الزراعة، وتقدم القرائن التي تبين كيف يمكن استخدام الموارد العامة بصورة أكثر فعالية. ويتمحور هذا التقرير حول مراكمة المزارعين لرأس المال في الزراعة والاستثمارات التي تقوم بها الحكومات لتيسير هذه المراكمة. إن تقرير الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل يمكن أن يساعد في تحقيق عالم يحصل كل فرد فيه على التغذية الجيدة، وتُستخدَم فيه الموارد الطبيعية بصورة مستدامة.

من الذي يستثمر في الزراعة ؟

يمكن تصنيف المستثمرين في الزراعة إلى أربعة فئات عام وخاص وأجنبي ومحلي.[١] وأغلبية المستثمرين المحليين من القطاع الخاص هم من المزارعين، وهم يمثلون بجدارة أكبر مصدر للاستثمار في الزراعة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط. أما مستثمرو القطاع العام المحلي، وهم بالدرجة الأولى الحكومات الوطنية، فهم ثاني أكبر مصدر للاستثمار في الزراعة، يتلوهم بعد ذلك بفارق كبير المستثمرون العامون الأجانب كشركاء التنمية، ومن ثم يليهم المستثمرون الأجانب من القطاع الخاص، مثل المؤسسات. وهؤلاء المستثمرون – من القطاع العام والخاص، والمحليون

[١] في هذا التقرير، تشير «الزراعة» إلى المحاصيل، والثروة الحيوانية، وتربية الأحياء المائية، والزراعة الحرجية.

الشكل ١
مصادر الاستثمار في الزراعة

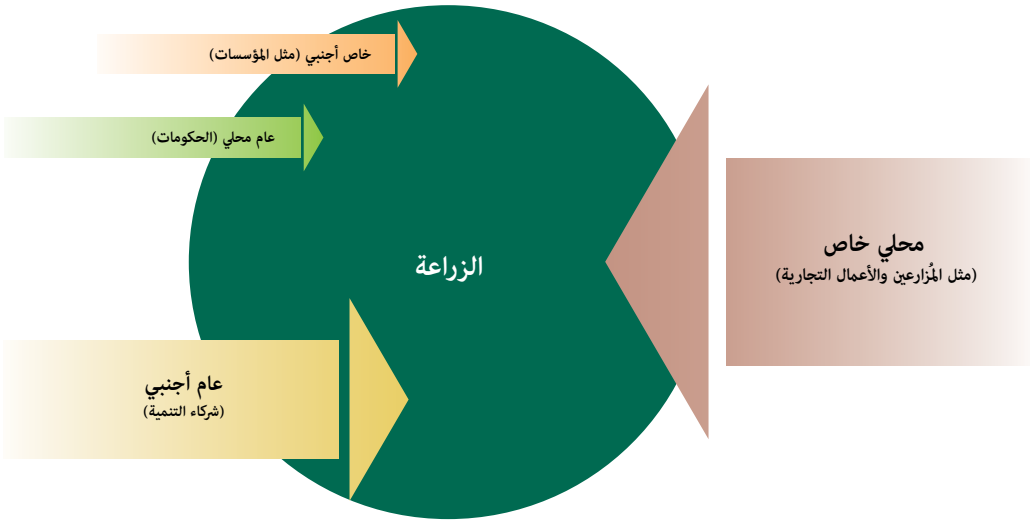

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

والأجانب - يستثمرون في أشياء مختلفة ولأسباب مختلفة. وغالباً ما تكون استثماراتهم تكاملية، ومتداخلة في بعض الأحيان، ولا يمكن للواحدة منها أن تَحِل محل الأخرى بصفة عامة (الشكل ١). وتسمح أفضل البيانات المتاحة، التي جُمعت وحُللت لأجل هذا التقرير (الشكل ٥ في الفصل ٢)، بعمل مقارنة تقريبية فقط بين الأحجام النسبية لتدفقات الاستثمار هذه، غير أن هذه المقارنة تُبرِز الأهمية المركزية للمزارعين بصفتهم أكبر مستثمرين في الزراعة. وتنطوي على ذلك تداعيات مهمة بالنسبة للسياسات: فعلى الرغم من أن الاستثمار العام يظل أساسياً، فإن محور سياسات الاستثمار يجب أن يتحول من أجل تيسير الاستثمار الخاص بدرجة أكبر وبصورة أفضل.

لماذا الاستثمار في الزراعة؟

يزاول المزارعون الاستثمار لأجل إطعام أسرهم، ولزيادة ولتنويع دخولهم ولبناء ثرواتهم. فبالنسبة للمزارعين، يعني الاستثمار في الزراعة التخلي عن شيء ما الآن (كالنقود أو الجهد أو الوقت) لأجل مراكمة الأصول أو رأس المال الذي سيسمح لهم بزيادة إنتاجيتهم ودخولهم في المستقبل. فشراء محراث، أو بناء حوض للري، أو تعلم مهارة جديدة أو زراعة الأشجار وتربية الحيوانات لبلوغ مرحلة الإنتاج جميعها أشكال من الاستثمار ترمي إلى زيادة إنتاجية المُزارِع أو دخله. ويقوم المزارعون والمستثمرون الآخرون من القطاع الخاص بالاستثمار في الزراعة في حالة واحدة فقط إذا كانت العائدات المتوقعة سوف تغطى المخاطر المعروفة وتتجاوز العائدات من أنواع بديلة للاستثمار.

إن السند المنطقي للاستثمار العام في الزراعة من جانب الحكومات وشركاء التنمية يعتمد على ثلاث مزايا مترابطة من أجل المجتمع، والتي يمكن أن تأتي من زيادة الإنتاجية الزراعية، وهي: (١) النمو الاقتصادي والحد من الفقر، و(٢) الأمن الغذائي والتغذوي، و(٣) الاستدامة البيئية. إن الاستثمار في الزراعة يعني بالنسبة للحكومات وللجهات المانحة تخصيص موارد عامة شحيحة للأنشطة التي تزيد من الإنتاجية في هذا القطاع. وتُعد البحوث الزراعية والبنية التحتية السوقية من بين أهم أنواع الاستثمار العام في الزراعة.

ويبين التاريخ أنه على الرغم من أن المزارعين هم أكبر مستثمرين في الزراعة، فإنهم في غياب الحوكمة الجيدة والحوافز المناسبة والسلع العامة الأساسية لا يقومون بالاستثمار الكافي.[٢] إذْ أن الإنتاج الزراعي عادة

[٢] انظر الفصل الثاني لتوضيح المفاهيم الأساسية والفصل الخامس من أجل مناقشة أكثر استفاضة.

ما يكون موسمياً أو دورياً بطبيعته، كما أنه يكون معرضاً للتأثر بالظواهر الطبيعية مثل الجفاف والآفات والأمراض. ويكون المنتجون غالباً متناثرين جغرافياً، وتكون معظم المنتجات الزراعية كبيرة الحجم وقابلة للتلف. وكل هذا العوامل تجعل الاستثمار في الزراعة محفوفاً بالمخاطر، ويعتمد بدرجة كبيرة على وجود بنية تحتية ريفية جيدة، كما يعتمد على وجود إمدادات متينة من المدخلات وصناعات لتجهيز النواتج ومؤسسات سوقية شفافة ومؤشرات سعرية. ويمكن للاستثمار العام السليم أن يقلل من المخاطر وأن يزيد من ربحية الاستثمار الخاص، ومن ثم، يزيد الحوافز التي تحفز المزارعين على الاستثمار.

وثمة عدد كبير من القرائن بشأن أوضاع كثيرة حول العالم تبين أن الاستثمار الزراعي هو أحد أهم الاستراتيجيات الفعالة **للنمو الاقتصادي والحد من الفقر** في المناطق الريفية، التي يقطُنها أغلبية أفقر سكان العالم. وقد أشارت الدلائل إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الزراعة، قد أثبت فعاليته بقدرته على مضاعفة تقليل الفقر: مع حدوث نمو داخل قطاعات أخرى (البنك الدولي، ٢٠٠٧ أ). إن النمو في الإنتاجية الزراعية يولد الطلب على السلع والخدمات الريفية الأخرى ويخلق فرص العمل والدخل للسكان الذين يقدمون هذه السلع والخدمات - والذين غالباً ما يكونون من فقراء الريف الذين لا يمتلكون الأرض. وهذه المزايا تتسع دائرتها ابتداء من القرية وحتى الاقتصاد الأكثر اتساعاً في عملية تم توثيقها لأول مرة منذ عقود (Hayami وRuttan، ١٩٧٠) ولا تزال صالحة في الكثير من المناطق الريفية اليوم. وتبين الدلائل المعروضة في الفصل ٥ أن الكثير من أكثر أنواع الاستثمار العام إنتاجية في الزراعة لها أيضاً مردود قوي من زاوية الحد من الفقر.

ويعد الاستثمار الزراعي كذلك حيوياً للقضاء على الجوع من خلال الأبعاد المتعددة **للأمن الغذائي والتغذوي.** فيمكن للاستثمار في الزراعة والقطاعات الداعمة من جانب المزارعين والقطاع العام أن يزيد من توافر الأغذية في الأسواق ويحافظ على الأسعار الاستهلاكية منخفضة، مما يجعل الأغذية في المتناول بالنسبة للمستهلكين الريفيين والحضريين (Alston وآخرون، ٢٠٠٠). إن الأغذية الأساسية الرخيصة نسبياً تُمكِّن المستهلكين من تحسين وجباتهم الغذائية بمجموعة أكثر تنوعاً من الأغذية، مثل الخضر والفاكهة والبيض واللبن، مما يزيد الاستفادة من المغذيات الموجودة في الوجبات الغذائية (Bouis وGraham وWelch، ٢٠٠٠). ويمكن أيضاً للاستثمارات الزراعية أن تحد من تعرض الإمدادات الغذائية للصدمات، مما يشجع الاستقرار في الاستهلاك.

الشكل ٢

متوسط التغير السنوي في حصة العامل من رأس المال السهمي الزراعي والتقدم المُحرز نحو إحراز هدف تقليل الجوع ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٧

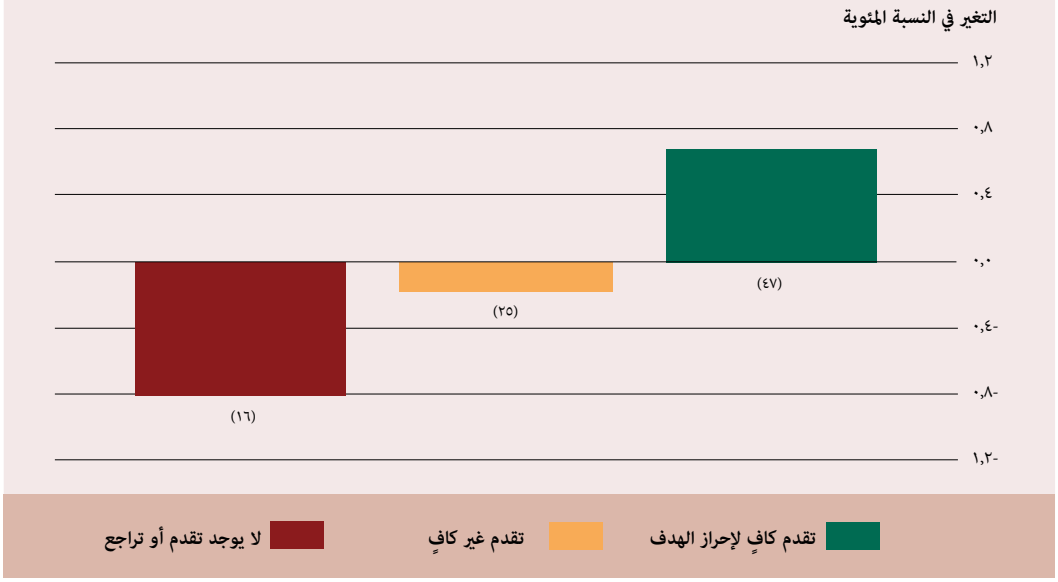

ملاحظات: يشير هدف تقليل الجوع ضمن الأهداف الإنمائية للألفية إلى الغاية ١ جيم من الهدف الإنمائي للألفية الذي يهدف إلى تقليل نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف خلال الفترة بين ١٩٩٠ و٢٠١٥. ويظهر عدد البلدان في كل فئة بين قوسين.

المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢أ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي ٢٠١٢.

ويبدو أن الاستثمار في الزراعة داخل المزرعة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحد من الجوع (الشكل ٢). فحِصَة العامل من رأس المال السهمي الزراعي، وهو بديل عن الاستثمار الزراعي المحلى الخاص، تزيد بمعدل متوسط قدره ٠,٧ بالمائة كل عام منذ عام ١٩٩٢ في ٤٧ بلداً سائراً في طريقه إلى تحقيق الهدف الإنمائي للألفية، وهو هدف تخفيض الجوع، ولكن هذا المعدل يسير بمعدل أبطأ بكثير في ٣١ بلداً حيث التقدم لم يكن كافياً، كما أنه انخفض في ١٦ بلداً ركدت فيها أو تراجعت معدلات نقص التغذية.

من الواضح أن الاستثمار الخاص في المزرعة ذو أهمية في القضاء على الجوع، وإن كان الاستثمار العام أيضاً ذا أهمية قصوى. فالجوع منتشر بدرجة أكبر في البلدان التي تكون حصة العامل من المصروفات الزراعية العامة فيها أقل مما يشير إلى أن الاستثمار العام والخاص في الزراعة مهمان لمكافحة الجوع (الشكل ٣). وبالطبع، فإن الحكومات في البلدان ذات الدخل المنخفض قد تنفق أقل بالنسبة لكل عامل زراعي لسببٍ دقيق هو أنها بلدان فقيرة، إلا أن الدلائل تشير إلى أن الكثير منها تنفق جزءاً أقل تناسبياً من ميزانياتها على الزراعة أقل مما تستوجبه أهمية الزراعة في اقتصاداتها (الفصل ٢).

إن زيادة الإنتاجية في الزراعة أمر ضروري - وإن كان غير كاف – لتحقيق **الاستدامة البيئية**. فالزراعة في العالم ينبغي أن تُطْعِم عدداً متوقعاً من السكان يزيد على تسعة بلايين شخص بحلول ٢٠٥٠، أي بما يزيد عن التعداد العالمي الحالي بمقدار ٢ بليون نسمة. وسوف تَحدُث معظم الزيادة السكانية في البلدان التي ينتشر فيها الجوع وتدهور الموارد الطبيعية انتشاراً واسعاً الآن بالفعل. ولهذا، يجب على نظم إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية أن تصبح أكثر كثافة إنتاجية من أجل مواجهة الطلب المتزايد، وإن كانت الضرورة تستدعى استخدام موارد طبيعية أقل وتحسين نوعية هذه الموارد (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١١أ). وعندما تكون النظم الإيكولوجية الزراعية أكثر إنتاجية، فإن النظم الإيكولوجية الطبيعية يمكن حمايتها، وعندما يحصل المزارعون على دخل مجزٍ مقابل خدمات النظام الإيكولوجي التي يقدمونها، فيمكن للزراعة إذاً أن تصبح أكثر إنتاجية وأكثر استدامة. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٧).

كيف نستثمر في الزراعة من أجل مستقبل أفضل؟

لا يقوم المزارعون في الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط بالاستثمار الكافي لتلبية أهدافهم الخاصة بزيادة الإنتاجية والدخول، دع عنك أهداف

الشكل ٣
حصة العامل من الإنفاق الحكومي على الزراعة، بحسب انتشار نقص التغذية

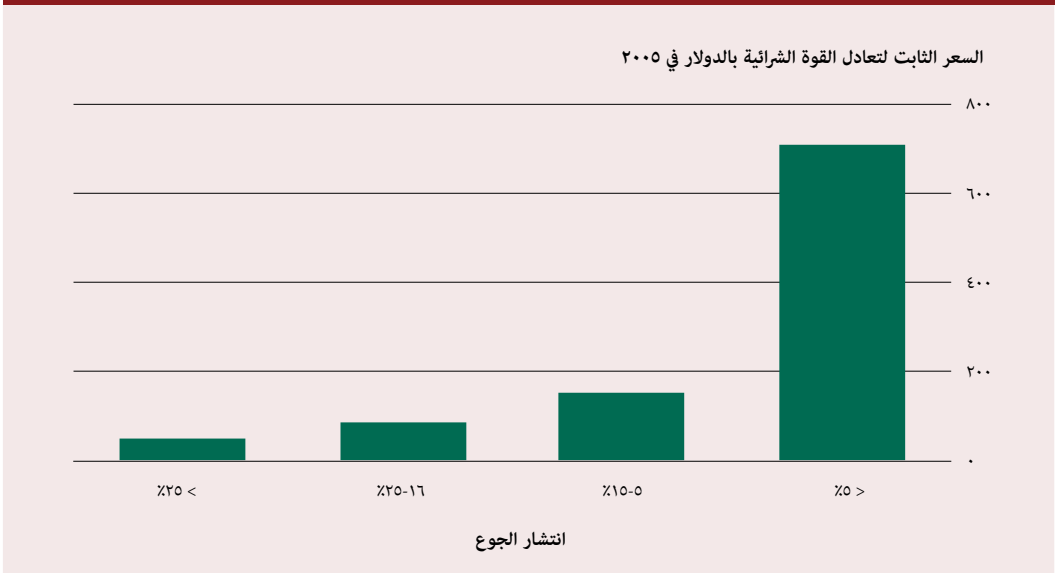

ملاحظة: حصة العامل من الإنفاق الحكومي هي المتوسط السنوي خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، وانتشار نقص التغذية هو التقدير الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عن السنوات ٢٠١٠-٢٠١٢.
المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٠ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ٢٠١٢.

المجتمع في الأمن الغذائي والتغذية، والحد من الفقر والاستدامة البيئية. ومن الأمور الحتمية تناول المُحفِزات والقيود التي تؤثر على قرارات الاستثمار لدى المزارعين، وذلك من أجل تحفيز الاستثمار داخل المزرعة.

وتقع على كاهل الحكومات وشركائها في التنمية أربع مسؤوليات أساسية في هذا الصدد:

- خلق مناخ مواتٍ للاستثمار وذلك لحفز المزارعين على القيام باستثمار مسؤول اجتماعياً هم وغيرهم من المستثمرين في القطاع الخاص؛
- توجيه المصروفات العامة نحو توفير السلع العامة الأساسية ذات العائد المرتفع؛
- التغلب على القيود التي يواجهها أصحاب الحيازات الصغيرة في الادخار والاستثمار؛
- حوكمة الاستثمار الخاص، وبخاصة الاستثمار الواسع النطاق، وذلك لضمان العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.

وتتفاوت الأهمية النسبية للمسؤوليات والأولويات الأربع للاستثمار العام في الزراعة ومن أجلها، وذلك طبقاً لمستوى التنمية الاقتصادية في القطاع.

وللحكومات دور رئيسي في دعم **مناخ استثمار** إيجابي يؤدى إلى الاستثمار الخاص في الزراعة، ويرتهن مناخ الاستثمار بوجود **بيئة تمكينية** - سياسات، ومؤسسات وبنية تحتية أساسية - تكون الحكومات مسؤولة عنها، وكذلك **حوافز سوق**، تتحدد بدرجة كبيرة تبعاً للسوق، وإن كانت تتأثر بالسياسات الحكومية في مجالات كثيرة. ويؤثر مناخ الاستثمار على الربحية المتوقعة وعلى المخاطر التي تكتنف الاستثمار الخاص، وهكذا تخلق حوافز إيجابية أو حوافز سلبية بالنسبة للمزارعين، والمشروعات الريفية والكيانات الخاصة الأخرى للاستثمار في الزراعة. وتشترك عناصر البيئة التمكينية وحوافز السوق الاستثمارية في الزراعة في الكثير من السمات المشتركة مع المناخ الجيد للاستثمار العام، وذلك على الرغم من أن الأهمية النسبية لهذه العناصر قد تختلف في حالة الزراعة.

إن التحديات التي يواجهها المستثمرون من القطاعين العام والخاص في الزراعة تتفاوت طبقاً للسياق. فالخصائص الإقليمية والقطرية لها تأثيرها القوى، مثلما للسمات النوعية للمستثمر الفردي. ومع ذلك، فإن جميع المنتجين الزراعيين، بغض النظر عن حجمهم أو السياق القطري لهم، يحتاجون إلى السمات الأساسية للبيئة التمكينية: البنية التحتية، وتنمية الموارد البشرية، والمؤسسات التجارية والسوقية، واستقرار الاقتصاد الكلي، والحوكمة الجيدة. ويعتمد الاستثمار الزراعي بصفة خاصة على مثل هذه العوامل التمكينية الرئيسية مثل القدرة على التنبؤ وشفافية السياسات، ووضوح حيازة الأرض وحقوق الملكية، والسياسات التجارية الشفافة، والبنية التحتية الريفية المادية (بما في ذلك النقل، والري، والاتصالات، والمياه، والنظافة الصحية، والطاقة الكهربائية). وتشتمل العوامل التمكينية الأخرى ذات الصلة بالزراعة على المقنناَت والمعايير الخاصة بالمنتَج، كما تشتمل على البحث والتطوير، وعلى الخدمات المالية الريفية (الفصل ٣).

وتمثل **السلع العامة الأساسية**، التي من غير المتوقع أن يوفرها القطاع الخاص، الكثير من جوانب البيئة التمكينية. وتقع على عاتق الحكومات مسؤولية توجيه الأموال العامة الشحيحة نحو أنواع الاستثمار التي تتمتع بأعلى مردود من حيث الإنتاجية الزراعية، وتقليل الفقر وزيادة الاستدامة البيئية. إن الدلائل المقدمة في هذا التقرير (الفصل ٥) تبين أن المصروفات العامة لها مردودات اجتماعية أعلى عندما تركز على توفير السلع العامة، مثل البحوث الزراعية والبنية التحتية الريفية والتعليم، وذلك بدلاً من تقديم دعم على الأسمدة والمياه والائتمان. وربما يكون للدعم مبررات في بعض المواقف، لأنه يولِّد مزايا عامة جيدة؛ وفي الحقيقة، أن ما يمثل سلعة عامة قد يختلف تبعاً لمستوى التنمية في البلد. ومع ذلك، فإن الدلائل واضحة على أن مصروفات بعض الحكومات تأتى بمردودات أعلى من غيرها من منظور الإنتاجية الزراعية وتقليل الفقر.

وتحتاج الحكومات أيضاً إلى كفالة إدخال اعتبارات **الاستدامة البيئية والإنصاف الاجتماعي** بصورة فعالة في مقررات الاستثمار الخاصة والعامة في الزراعة. وهذا ينطوي على اعتماد قوانين وسياسات تدعم الاستثمار الخاص المستدام بيئياً وتحمى حقوق السكان الأكثر ضعفاً. وقد تترتب نتائج بيئية معاكسة غير مقصودة على السياسات في بعض المجالات مثل إنتاج الوقود الحيوي، والاكتفاء الذاتي من الأغذية، والتجارة الدولية، وهو ما يجب تقييمه بعناية. ويحتاج الأمر كذلك إلى أن يوجه الاستثمار العام نحو زيادة الإنتاج بطرق مستدامة بيئياً ومفيدة اجتماعياً (الفصل ٣).

وفي كثير من البلدان يواجه أصحاب الحيازات الصغيرة، وأكثرهم من النساء، قيوداً خاصة في مساعيهم للادخار والاستثمار في مزارعهم وقد يحتاجون إلى دعمٍ خاص من أجل التغلب على هذه القيود. كما أن ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق من خلال المؤسسات المختصة والبنية التحتية الأساسية، هو جزء من البيئة التمكينية الشاملة، وهو شرط مسبق لتحقيق المنافع التي تعود من استعمال الحوافز الأفضل. إن التغلب على قيود الائتمان، وكراهية تحمل المخاطر، هما تحديان آخران مهمان للغاية بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة. لذا فإن المساعدة على بناء منظمات منتجين فعالة يمكن أن تمثل طريقة قوية لربط أصحاب الحيازات الصغيرة

بالأسواق، ولقهر الصعاب التي تواجههم. ويمكن في الكثير من السياقات، للتحويلات الاجتماعية، بما في ذلك الدعم، أن تمثل أداة تمكن أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء من الاستثمار ومن زيادة أصولهم (الفصل ٤).

إن الاتجاه المتنامي نحو الاستثمارات التي تقوم بها الشركات على نطاق واسع في الزراعة تمثل فرصاً وتحديات جديدة أمام الزراعة. وتقع على الحكومات مسؤولية حوكمة مثل هذه الاستثمارات، لضمان أن تؤدى إلى تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر في البلدان والمحليات التي تتم فيها. وتتقاسم المنظمات الدولية، والمجتمع المدني والشركات الاستثمارية مسؤولية حوكمة مثل هذه الاستثمارات. إن التمسك بالمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأرض، ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢ب) وغيرها من المبادئ التي تقوم على الحقوق هو أمر أساسي وضروري في هذا الصدد (الفصل ٤).

إن أهمية ونطاق تحديات السياسات المختلفة التي أبرزناها عاليه، تعتمد على الخصائص الفردية للبلدان، ومستوى التنمية والأولويات. كما أن الفهم السليم للحوافز أمر ضروري بالنسبة لجميع البلدان - من البلدان ذات الدخل المنخفض وحتى البلدان ذات الدخل المرتفع - حيث أن لذلك تداعيات على الأنماط الجغرافية للاستثمار تتجاوز البلدان فرادى. ومن المحتمل أن يَثْبُت أن تحسين عناصر مناخ الاستثمار الأخرى أكثر صعوبة لدى الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط. ففي الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض، والكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض-المتوسط، التي لديها معدلات فقر أكبر وأعداد أكبر من أصحاب الحيازات الصغيرة، تكون مواجهة القيود التي تعترض سبيل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة، وضمان أن يؤدى الاستثمار الواسع النطاق إلى تحقيق الأمن الغذائي، هي أمور غاية في الأهمية.

ويدعو الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل إلى شراكة متجددة بين الحكومات، والجهات المانحة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص - ولاسيما المزارعين - وذلك لكفالة حشد قدر أكبر بكثير من الاستثمار من أجل الزراعة، وكفالة توجيهه نحو تحقيق نتائج مفيدة اجتماعياً ومستدامة بيئياً. إن بناء المؤسسات والقدرات البشرية، أمران أساسيان في هذا الصدد.

هيكل التقرير

يضع الفصل ٢ إطاراً للمناظرة، وذلك عن طريق توضيح مفاهيم أساسية ذات صلة بالاستثمار الزراعي، وتمحيص البيانات العملية بشأن مختلف أنواع الاستثمار. ويستعرض الدلائل على أهمية الاستثمار في الزراعة داخل المزرعة، وكذلك الاستثمار من جانب الحكومات، والجهات المانحة والمستثمرين الأجانب في القطاع الخاص. كما أنه يبرز الاختلافات عبر الأقاليم والمناطق التي قد يكون الاستثمار فيها متخلفاً عن المستويات المطلوبة لتحقيق نمو الإنتاجية المستدام. ويقدم الفصل ٣ دلائل على الدور الحاسم للحكومات وللجهات المانحة في حفز الاستثمار الزراعي عن طريق توفير بيئة تمكينية وتقديم الحوافز السعرية. فمثلاً يمكن للاقتصاد الكلي والسياسات التجارية التي ترهق القطاع الزراعي أو تدعمه، أن تؤثر بقوة في الحوافز من أجل الاستثمار، وذلك بطرق غير مقصودة. يضاف إلى ذلك، أن تحقيق التكثيف الزراعي المستدام يتطلب إدراج التكاليف والمنافع البيئية في الحوافز المتاحة للمنتجين الزراعيين. ويولى الفصل ٤ اهتماماً خاصاً بالعقبات التي تواجه أصحاب الحيازات الصغيرة، والكيفية التي يمكن بها للحكومات وللجهات المانحة أن تساعد في التغلب على هذه العقبات. إن الفرص والتحديات التي تعرضها الاتجاهات الحديثة نحو الاستثمار الواسع النطاق من جانب الشركات في الزراعة لدى البلدان النامية - عن طريق المستثمرين المحليين والأجانب - يجرى بحثها هي الأخرى. ويتفحص الفصل ٥ مردودية مختلف أنواع الاستثمار العام في مختلف السياقات، كما يناقش كيف أن إعادة تخصيص المصروفات العامة للسلع العامة الأساسية بدلاً من الدعم يمكن أن تحقق عائدات أعلى ومرغوبة بدرجة أكبر اجتماعياً. ويستخلص الفصل ٦ النتائج ويعرض تداعيات السياسات.